



Distr.
GENERAL

A/38/291
22 July 1983

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٦٥ من القائمة الأولى *

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		اولا - مقدمة
٣		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣		الأردن
٥		اسبانيا
٦		اندونيسيا
٦		بولندا
٨		الجمهورية العربية السورية

• A/38/50/Rev.1 *

••/••

83-18858

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة ، في جلستها ١٠٨ المعقودة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، القرار ٣٧ / ١١٨ ، المعنون " استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " ، والذي ينص منطوقه ، في جملة أمور ، على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

...

" ١٥ - ترى أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وأمن المناطق المجاورة مترابطان وأن بذل المزيد من الجهود ضروري من أجل تحقيق ظروف الأمن والتعاون الثمر في جميع الميادين لجميع بلدان وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن ، وعدم التدخل بجميع أنواعه ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استعمال القوة ، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وإيجاد حلول عادلة وعملية للمشاكل والأزمات الموجودة في المنطقة ، وذلك على أساس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام السيادة على الموارد الطبيعية ، وحقوق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ١٦ - تطلب الى جميع الحكومات التي لم تقدم آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تفعل ذلك قبل الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، وترجو من الأمين العام أن يقدم ، على أساس جميع الردود الواردة ، تقريراً تحليلياً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

" ١٧ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البنود المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط " .

٢ - وعملاً بالفقرة ١٦ من القرار ٣٧ / ١١٨ ، بعث الأمين العام في ٧ شباط / فبراير ١٩٨٣ ، بمذكرة شفوية الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تقدم آراءها بموجب الفقرة ١٥ من القرار ٣٦ / ١٠٢ المؤرخ في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الذي طلب أن تقدم آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وفي ١٥ تموز / يوليه ١٩٨٣ ، كانت قد وردت ردود تتضمن هذه الآراء من حكومات الاردن ، واسبانيا ، واندونيسيا ، وبولندا ، والجمهورية العربية السورية . وتستنسخ في الجزء ثانيا أدناه الأجزاء الموضوعية من هذه الردود . وستنشر الردود التي قد ترد بعد ذلك كإضافات لهذا التقرير .

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الأردن

[الأصل : بالعربية]

[٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٣]

- ١ - ان الحكومة الاردنية تعي جيداً أهمية موضوع الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فهي ترى أن الأمن في هذه المنطقة جزء مهم من قضية الأمن الدولي . وأكثر من ذلك تعتقد الأردن أن الأمن الوطني لكافة الدول مرتبط بالأمن الاقليمي والأمن العالمي بصورة أوسع . وعليه فان من الثوابت في سياسة الحكومة الاردنية تأييد كافة الجهود التي تهدف الى تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مع التنويه بأنه لا يمكن فصل تحقيق ذلك عن الالتزام الكامل بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها .
- ٢ - وترى الحكومة الاردنية أن منطقة حيوية وحساسة كمطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن تبقى بمنأى عن التنافس العسكري والصراعات الدموية من ناحية ، كما يلزم معالجة مشاكلها انطلاقاً من الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي والاصرار على تطبيقه ومراعاة كافة المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة .
- ٣ - وانسجاماً مع سياسته هذه فان الأردن يؤيد ويرحب بكافة المبادرات والتوصيات التي تتم تبنيها ضمن كافة الهيئات وعلى كافة الأصعدة ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط .
- ٤ - وكبداية لتحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام وتعاون يجب المباشرة في تخفيض القوات العسكرية الأجنبية ، وفض الاشتباك بين القوات المتحاربة وبالتالي سحب جميع الأساطيل العسكرية التابعة للقوى الكبرى من مياه المتوسط . وكهدف نهائي يجب انهاء كافة القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وعدم الدخول في ائتلاف ومعاهدات عسكرية خارجية وفوق هذا كله يجب عدم القبول بأي شيء أقل من اعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة لا نووية ، الى جانب تقديم ضمانات كافية الى الدول غير النووية بعدم مهاجمتها أو تهديدها ، أو ابتزازها بهذا السلاح .
- ٥ - وفي هذا النطاق ترحب الحكومة الأردنية بتمسك مالطة بمركزها الحيادي انسجاماً مع أهداف حركة عدم الانحياز ومبادئها . وفي سبيل تعميق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتوجب العزوف كلية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة ضد اراضي الغير . كما يجنب السعي نحو حل المنازعات بالطرق السلمية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير .
- ٦ - ان الممارسات التوسعية وسياسات الهيمنة والاستخدام المطلق للقوة ، كالذي شاهدناه مؤخراً ضد لبنان لا يمكن أن يساعد أو يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض

المتوسط وهي نقيض صارخ لما تسعى اليه الأطراف المهتمة بتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٧ - ان عطية الغزو السافر والاحتلال التي يتعرض لبنان له من قبل اسرائيل تشكل ضربة قاصمة لفكرة الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٨ - ان اقدام اسرائيل على تطويق واحتلال العاصمة اللبنانية بيروت في العام الماضي ، وهي من وأقدم الموانئ على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط تمثل طعنة قاتلة وتحديا سافرا لكافة الجهود والتوصيات الهادفة الى دعم الأمن والاستقرار في البحر المتوسط . وفي الحقيقة ان احتلال اسرائيل للبنان ورفضها الانسحاب منه لا يهدد الأمن الاقليمي فقط بل ويعرض السلم والأمن الدوليين لخطر محقق .

٩ - وفوق ذلك كله ، هناك بوئر توتر عديدة ومصادر تهديد للأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي نزع فتيل الانفجار منها اذا ما أزيد لهذه المنطقة أن تنعم بطعم حقيقي للأمن . وان قاعدة واطار أية حلول لهذه المشاكل يجب أن يكونا الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ، ثم تطبيق القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بهذا الشأن .

١٠ - فالحكومة الأردنية تعتقد بحزم أنه لا يمكن التقدم نحو جعل منطقة البحر الأبيض منطقة سلم وتعاون دون التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وان أي حل حتمي يكون كذلك يجب أن يستند بشكل كامل الى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ، ثم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق تراب وطنه فلسطين . وفي اطار تسوية كهذه ومن خلال الاحترام المطلق لهذين المبدأين ، سيتسنى النص على حق جميع شعوب المنطقة العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا .

١١ - اخيرا ان انجاز حل كهذا لمشكلة الشرق الأوسط يعتبر عملا سياسيا حاسما وانجازا دبلوماسيا كبيرا . فهو يزيل من طريق الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أكبر عقبة . كما أنه مسؤولية دولية جسيمة تقتضي ليس فقط تضافر كافة جهود المجتمع الدولي بل وحسن النية والشعور بالمسؤولية الدولية والالتزام الانساني من قبل كافة الأطراف والقوى .

إسبانيا

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٩ حزيران / يونيه ١٩٨٣]

١ - ان البحر الأبيض المتوسط أحد مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية الجغرافية والسياسية الجغرافية ، فيه تتنوع التجارة بين الشمال والجنوب ، الى جانب المواجهة بين الشرق والغرب ، وسط التقاليد الاجتماعية - السياسية والثقافية والدينية الموجودة ذات الأصول والمدلولات المتباينة .

٢ - ولاسبانيا بعد هام في البحر الأبيض المتوسط ، ليس فقط من الناحية الجغرافية وانما أيضا من الناحيتين التاريخية والثقافية ، وهو يشكل جانبا من الجوانب الجوهرية في سياستها الخارجية . هناء على ذلك تعلق إسبانيا أهمية شديدة على تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وتعتقد إسبانيا أنه من المستصوب النهوض بعلاقات التنسيق والتعاون على الأصعدة الاقتصادية والتقنية والثقافية ، بأوسع معنى للكلمة ، مع البلدان الساحلية ، خاصة في العلاقات الأوروبية - العربية ؛ كل ذلك من أجل رخاء وأمن البلدان الساحلية ، وفرض العمل ، الى أبعد حد ممكن ، على تجنب الاعتماد المفرط على دول من خارج المنطقة . ويجب فهم أنه لن يتسنى بلوغ هذا الهدف مرة واحدة ، وانما سيتحقق نتيجة عملية تود إسبانيا الاشتراك فيها . وفي هذا السياق ، تفتح اسبانيا صدرها لتلقي أية مبادرات قد تطرح للتعاون النشط بين بلدان البحر الأبيض المتوسط .

٤ - ويساور إسبانيا القلق بشأن حالة الأمن في البحر الأبيض المتوسط ، وإلى جانب وجود نزوع في المنطقة الى تكديس الأسلحة ، وهو ما لا ينتظر أن يتغير في المستقبل القريب في ظل الظروف الراهنة ، شمة صراعات ومواجهات في الوقت الحالي في المنطقة ، وشمة خطر دائم بشأن تنشأ مواجهات أخرى . وتجدر ملاحظة أن أسباب هذه الصراعات ليست ذات طبيعة متجانسة ؛ ففي بعض الحالات ، تفسر الأسباب المحلية الأوضاع السائدة . بينما في حالات أخرى تأتسي الصراعات نتيجة الخصومات بين الدولتين العظميين . ولشطر كبير من هذه الصراعات أصول وجذور محلية ، هناء على ذلك ليس من المستصوب عزلها عن اطارها المحلي وادراجها عنوة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالمعنى العريض ، حيث أن هذا سيؤدي الى تحويلها الى صعيد عالمي وهو أمر غير مستصوب .

٥ - ان الصعوبة الناشئة عن عدم وجود تعريف لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعرقل بناء الأمن في البحر الأبيض المتوسط . ومن الواضح أنه لا يمكن أن تقتصر منطقة البحر الأبيض المتوسط على هذا البحر فقط ، وانما ينبغي أيضا أن تشمل المناطق المجاورة . وفي هذا الشأن ، تكسبن

الصعوبة الرئيسية في وضع حدود لتلك المناطق المجاورة ، وهي ذاتها مناطق استراتيجية في معظم الحالات . ان عدم وجود تعريف أمر يتسم بأهمية أكبر من ذي قبل نظرا لمدى الأسلحة الحديثة والقذرة الكبيرة لدى القوات المسلحة على التحرك مما يتيح تصورات أنه حتى ولو لم تكن موجودة فسي المنطقة ، فستكون قادرة على العمل فيها في غضون فترات زمنية دنيا .

٦ - وينبغي الإشارة الى أن وثيقة هلسنكي الختامية تشمل فصلا بشأن مسائل البحر الأبيض المتوسط مما يبين أن الأمن في أوروبا يتصل اتصالا وثيقا بالأمن في البحر الأبيض المتوسط . وترغب اسبانيا في أن يتم تعزيز الأمن في هذه المنطقة كما تعتقد أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة فسي المحافل المناسبة مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأيضا في مؤتمر نزع السلاح في أوروبا المقبل الذي سيتخذ بلا شك تدابير تعود بالفائدة على منطقة البحر الأبيض المتوسط .

اندونيسيا

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ حزيران / يونيه ١٩٨٣]

١ - تؤيد الحكومة الاندونيسية تأييدا تاما الجهود المبذولة لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢ - ومن المستنصب ان تنشأ أية جهود أخرى تبذل لتحقيق هذه الأهداف ، عن دول المنطقة ومبادرة منها .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[١ تموز / يولييه ١٩٨٣]

١ - تحتل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، نظرا لمزاياها الاستراتيجية والاقتصادية ، مكانة هامة في العلاقات الدولية . وفي الوقت نفسه ، فهي من بين أكثر مناطق العالم التي أضفي عليها الطابع العسكري . وتخزن في المنطقة أسلحة نووية منذ عقدين بالفعل وستزداد المخزونات منها في المستقبل القريب عملا بخطط منظمة حلف شمال الأطلسي . ان التناقضات السياسية والمذهبية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ، والقضايا الإقليمية التي لم يتم حلها ، وقضايا الاستعمار فسي مجال العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ، والمحاولات التي تبذل لممارسة ضغوط وتهديدات من جانب بعض الدول الغربية ، وصيغة خاصة الولايات المتحدة ، فيما يتعلق ببلدان المنطقة -

أمر تجعل جميعا من البحر الأبيض المتوسط منطقة توترات وصراعات عديدة لن تخدم نيرانها أبدا في الممارسة . وفي الوقت نفسه ، تدرك الدول والكثير من حكومات بلدان البحر الأبيض المتوسط ، أكبر من ذي قبل ، التهديدات التي تخيم عليها والحاجة الى بذل جهود لتخفيف حدة التوترات وتوطيد السلم والتعاون المتبادل . وقد تم التعبير عن هذه الأفكار في الكثير من الجلسات الأساسية والجادات السياسية ويكتسب شعار " البحر الأبيض المتوسط - منطقة سلم وتعاون " تأييدا عاما أكبر من ذي قبل في بلدان هذه المنطقة .

٢ - وتتحمل بولندا ، جنبا الى جنب ، مع موقعي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، التزاما سياسيا بالتعاون في تعزيز الانفواج والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتطوير التعاون مع بلدان المنطقة . وتقيم بولندا علاقات سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة مع دول البحر الأبيض المتوسط . وأبرمت بولندا مع أغلبية هذه الدول اتفاقات بشأن التعاون التجاري والثقافي والعلمي والتكنولوجي ، فضلا عن التعاون في ميادين الاذاعة المسموعة والمرئية . وتقيم بولندا صلات منتظمة للنقل البحري وخطوط الطيران مع هذه الدول . ويجري تطوير ميسلات ثقافية ورياضية تعود بالنفع المتبادل . وتهتم بولندا بتعزيز هذه العلاقات ، ولا سيما مع بلدان البحر الأبيض المتوسط النامية ، وبالتحويل التدريجي لهيكل التجارة نحو زيادة حصة المصنوعات .

٣ - وفي اجتماع خبراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، المعقد في فالييتا عام ١٩٧٩ ، قدمت بولندا مساهمتها في البحث عن أنسب أشكال التعاون بين الدول الموقعة على الوثيقة الختامية للمؤتمر وبلدان البحر الأبيض المتوسط التي لم تشترك فيه . وأعربت عن تأييدها لتنوع ونمو التعاون في جميع المجالات بين الدول المشتركة في المؤتمر ودول البحر الأبيض المتوسط التي لم تشترك فيه ، مصفة خاصة على أساس ثنائي ، وأيدت بولندا أيضا توصيات اجتماع فالييتا بشأن التعاون المتبادل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مجالات تحظى باهتمامها . كما وافقت بولندا على المساعي المتعددة الأطراف المضطلع بها في إطار المنظمات الدولية ، مصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لتشجيع التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجالات الاقتصاد والنقل وحماية البيئة والعلم والثقافة . وفي الوقت نفسه ، لا تغض النظر عن أنه وفقا للوثيقة الختامية ، تمثل أوروبا كلها منطقة متجانسة للتعاون والأمن .

٤ - ولا تأخذ بولندا موقف عدم المبالاة وليس بوسعها ذلك ازااء تهديد السلم الناجم عن منطقة البحر الأبيض المتوسط المجاورة لقارة أوروبا . وتؤيد بولندا الرأي القائل بأن أمن أوروبا ، متى تم تصوره في إطار أوسع من الأمن العالمي ، يتصل اتصالا مباشرا بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وقد عارضت بولندا دائما ، جنبا الى جنب مع الدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو ، اقامة أسلحة نووية في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأيدت بولندا دائما اقتراحات تحويل هذا الاقليم الى منطقة خالية من الأسلحة النووية . وأعربت عن التأييد لتوسيع نطاق تدابير بنسلة الثقة في الميدان العسكري ، المنصوص عليها في الوثيقة الختامية ، لتشمل منطقة البحر الأبيض

المتوسط ، ولسحب السفن الحربية المزودة بأسلحة نووية من ذلك البحر ، ولامتناع عن وزع أسلحة نووية في أقاليم جميع دول البحر الأبيض المتوسط غير الحائزة لهذه الأسلحة .

٥ - واليوم ، وتلبية للجهود الجهدية التي بذلتها دول البحر الأبيض المتوسط ومن أجل مصلحة الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا ككل ، تحت الدول الأعضاء في حلف وارسو ، ومن بينها بولندا ، على تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون وأجراء مفاوضات مناسبة تحقيقاً لهذه الغاية . وتعرب بولندا عن ثقتها أن وصول اجتماع مدريد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى نتيجة ايجابية ، حيث ستناقش فيه أيضاً مسائل الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، سيعزز العمل على بلوغ هذا الهدف . وسيسهم هذا في قضية تدعيم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفي عدم استعمال القوة ، وفي الحل السلمي للتوترات القائمة فيه وزيادة الثقة ، مما يعزز اقرار الانفراج في جميع أرجاء أوروبا .

الجمهورية العربية السورية

[الأصل : بالعربية]

[١٨ أيار/مايو ١٩٨٣]

١ - تؤيد الجمهورية العربية السورية جميع الجهود الرامية الى تعزيز الأمن والسلم الدوليين سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي مستندة في ذلك الى تمسكها بأهداف ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق وأهداف الأمم المتحدة وأهداف ومبادئ حركة عدم الانحياز ولا سيما ما تضمنه البيان الختامي لمؤتمر القمة السابع حول جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط خالية من الأسلحة النووية وارتباط أمن هذه المنطقة بالمناطق المجاورة .

٢ - عدم امكانية قيام الأمن أو التعاون الحقيقي في المنطقة ما لم تزل أسباب التوتر في المنطقة والقواعد العسكرية الأجنبية التي تهدد باستمرار السلم والأمن في المنطقة وتزيد من تفاقم التوتر فيها .

٣ - ان تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم يتطلب :

(أ) انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإيجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني تضمن حقوقه المشروعة وخاصة حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة الخاصة به وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ؛

(ب) سحب الأساطيل الأجنبية وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية الاستعمارية التي يعتبر وجودها مصدر تهديد لأمن دول المنطقة واستقلالها ونوعاً من السيطرة والتحكم السياسي والاقتصادي والعسكري ولا سيما ما تقوم به من مناورات عسكرية وتهديدات لدول المنطقة ؛

- (ج) وقف التأييد السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل تشجيعاً لها على استمرار سياستها العدوانية والتوسعية وضم الأراضي والتهديد والتدخل والتخريب والغزو والفصل والتمييز العنصريين وانسكار حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة الخاصة به مخالفة بذلك ومضادة لقرارات الأمم المتحدة وأهداف ومبادئ الميثاق ومبادئ القانون الدولي ولا سيما مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ؛
- (د) الامتناع عن تخزين الأسلحة النووية في المنطقة ووقف سباق التسلح والعمل على نزع السلاح العام الكامل وتحويل الميزانيات العسكرية لصالح الدول النامية ؛
- (هـ) إيجاد حل للقضية القبرصية يضمن حقوق الطائفتين ويحقق وحدة وسلامة واستقلال وعدم انحياز قبرص .
-